الأنباء
الاربعاء 27 سبتمبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

بنك الخليج و«صناعات الغانم» يلتزمان بدعم الأجيال القادمة

عمر الغانم: «كويت جديدة» تحتاج إلى رأسمال ونظام مصرفي على أهبة الاستعداد

قال رئيس مجلس إدارة بنك الخليج والرئيس التنفيذي لشركة صناعات الغانم، عمر قتيبة الغانم، في الجلسة الأولى من مؤتمر يورومني – الكويت 2017، إنه لبناء اقتصاد جديد في ظل استراتيجية كويت جديدة سنحتاج إلى رأسمال، ونظام مصرفي على أهبة الاستعداد وقادر على تقديم الدعم على مختلف الأصعدة.

كذلك، لا بد أن تكون لدينا الموارد البشرية التي تسهم في تطبيق تلك الخطة بشكل يؤدي إلى نجاحها.

وفي معرض إلقائه الضوء على التعقيدات التي قد تصاحب تطبيق خطة كويت جديدة، قال الغانم: «من المرغوب فيه أن تكون لدينا خطة طموحة، إلا أن تطبيقها يعتبر أمرا مختلفا، فكلنا نعلم أن عملية التغيير أمر صعب بشكل عام، يتطلب عمل جاد، وإصرار، وإحساس حقيقي بحتميته، كما يتطلب خطة عمل قابلة للقياس، خاضعة للمساءلة، مع ضرورة تبني مبدأ التعاون والشفافية».

عمر الغانم متحدثا في الجلسة الأولى من مؤتمر يورومني

ما تنفقه الحكومة على الطالب الكويتي يفوق ألمانيا وكندا لكن النتائج مختلفة

وأكد الغانم أهمية الموارد البشرية في تنفيذ الخطة، قائلا: «التعليم هو أكبر التحديات التي نواجهها كدولة، حيث تنفق الكويت مبالغ تفوق تلك التي تنفق على الطالب في كثير من الدول المتقدمة، كألمانيا وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا، إلا أن الناتج لا يتماشى مع حجم ذلك الإنفاق، ليس هذا فقط بل لدينا أسوء عائد مقارنة بأغلب دول العالم بالمقارنة مع حجم الإنفاق على القطاع التعليمي، الأمر الذي يحتم علينا تحويل التركيز في نظام التعليم بحيث يكون مصدرا للإلهام والتحفيز وتمكين الطلاب. كذلك، يتعين علينا معالجة قضية مشاركة المرأة في العمل، حيث إن الفجوة بين مشاركة الجنسين لا تزال كبيرة. وتولي شركاتي أهمية قصوى للتأكد من تمكين المرأة ومنحها فرصة التقدم المتواصل في مسارها الوظيفي».

وفي الختام، أكد الغانم التزامه التام تجاه الكويت، قائلا: «نحن في بنك الخليج وشركة صناعات الغانم نلتزم التزاما تاما بدعم الأجيال القادمة، كما تركز برامجنا التدريبية الداخلية على تعزيز مهارات الموظفين ومساعدتهم على تطوير مستقبلهم الوظيفي من خلال التدريب والدعم المستمرين. ومن ناحية المسؤولية الاجتماعية، فنحن نقوم بدعم العديد من البرامج التدريبية والتعليمية والإرشادية التي تساعد على تنمية مهارات الشباب الفكرية والاجتماعية من أجل مستقبل أكثر نجاحا وإشراقا».

هذا، وقد اختتم بنك الخليج بنجاح رعايته الرئيسية للعام السابع على التوالي لمؤتمر يورومني – الكويت 2017، وقد جمع المؤتمر العديد من صناع السياسات ورواد القطاع المالي والاقتصادي وباقة من المستثمرين لتبادل الآراء حول الخطة التنموية للكويت، التي يشار إليها عادة باسم استراتيجية «كويت جديدة 2035» وتأثيرها على الاقتصاد الكويتي وعلى الدولة ككل.

7,3 مليارات دينار إجمالي اقتراض الحكومة من القطاع المصرفي

الماجد: البنوك المحلية ركيزة رئيسية في مشروعات الدولة الكبرى

قال نائب رئيس اتحاد مصارف الكويت والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد ان البنوك المحلية تعتبر ركيزة رئيسية في مشروعات الدولة الكبيرة من خلال قيامها بتمويل الكثير من المشروعات العملاقة في السنوات الأخيرة ومن أبرزها مشروع الوقود البيئي بتمويل وصل الى 1,2 مليار دينار.

جاء حديث الماجد خلال مشاركته في الجلسة الرئيسية لمؤتمر يورومني، حيث أكد على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تنفيذ رؤية الكويت الجديدة نحو تحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة وفي قيادة عملية بناء الدولة الحديثة التي نطمح إليها لاسيما مع قيام الحكومة باتخاذ العديد من الخطوات الجادة على مدار الأعوام الماضية نحو تنشيط ودعم الاقتصاد وتنويع مصادر الإنتاج وتقديم إصلاحات اقتصادية ومالية من خلال المشروعات الكبرى.

ونوه الى الدور الذي تلعبه البنوك الكويتية في إصدار سندات البنك المركزي وإقراض الحكومة، حيث بلغ إجمالي ما اصدره البنك المركزي من سندات حتى الآن حوالي 2,8 مليار دينار إلى جانب قيام وزارة المالية بالاقتراض من البنوك من ابريل 2016 حيث بلغ الإجمالي الى الآن حوالي 4,5 مليارات دينار ليصبح إجمالي اقتراض الحكومة (وزارة المالية والبنك المركزي) من البنوك المحلية حوالي 7,3 مليار دينار.

عادل الماجد

نظام المراقبة للبنك المركزي يتوجه نحو التعقب المبكر لمخاطر الاستقرار المالي

البنوك الإسلامية تتجه بصورة أكبر نحو خدمات الأفراد المصرفية

البنوك الإسلامية

وردا على سؤال حول تطور ونمو البنوك الإسلامية في الكويت قال الماجد ان البنوك الإسلامية تتجه بصورة أكبر نحو خدمات الافراد المصرفية مقارنة بالشركات نظرا للسوق الكبيرة والفرص المتاحة في السوق الكويتي.

وأضاف ان عدد البنوك الإسلامية في الكويت ارتفع بصورة كبيرة حيث اصبح يشكل نصف الجهاز المصرفي (5 بنوك) مقارنة بمؤسسة مالية مصرفية واحده فقط قبل 13 عاما، مشيرا الى أن نسبة كبيرة من الكويتيين يحولون رواتبهم الى البنوك الإسلامية.

وضرب المثال بقرار البنك الوطني قبل 8 سنوات بالدخول الى سوق الخدمات المالية الإسلامية من خلال الاستحواذ على بنك بوبيان الذي تبلغ حصته فيه حاليا نحو 60٪ وهو دليل على مدى الرؤية والتفاؤل بنمو سوق الخدمات المالية الإسلامية.

تغييرات رقابية

وردا على سؤال حول التغييرات في النظم الرقابية ومدى تأثيرها على البنوك أكد الماجد ان بنك الكويت المركزي لا يحرص على أن تكون البنوك مرتة فحسب بل أن يعول عليها أيضا وأن تمتلك قدرة أكبر على الاضطلاع بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف «يتوجه نظام المراقبة المطور لبنك الكويت المركزي نحو التعقب المبكر لمخاطر الاستقرار المالي بالإضافة إلى ذلك فإن رقابة بنك الكويت المركزي ذهبت لأبعد من المتطلبات الكمية للتنظيم وتوجهت نحو التعامل مع الأمور النوعية مثل حوكمة الشركات في البنوك».

وقال الماجد ان البنوك تتطلع إلى التطوير الإضافي لبيئة العمل والتي تعد أحد العوامل الهمة في تبني التنوع وتحسين البيئة التشغيلية وبيئة العمل في البنوك.

دعم المشاريع الصغيرة

وتطرق الماجد الى دور اتحاد مصارف الكويت، مؤكدا ان الاتحاد يعمل بشكل فعال على خدمة مصالح البنوك والنظر في التشريعات الجديدة التي تختص بالنشاط المصرفي ويرفع تعليقاته وتوصياته إلى الجهات الرقابية والهيئات الأخرى المختصة.

وأضاف «اتساقا مع التزام اتحاد المصارف بالمسؤولية المجتمعية، فقد رفع من مساهماته في الأنشطة الخيرية والاجتماعية الأخرى إلى مبلغ إجمالي يقترب من 470 مليون دينار». وأوضح الماجد الى قيام الاتحاد بإعداد العديد من الدراسات في كبرى المجالات التي تحوز اهتمام القطاع المصرفي والمجتمع ككل ومنها دراسة حول التحديات المالية التي تواجهها الكويت ودراسة حول مشكلة الإسكان في الكويت ودراسة حول إدخال سوق الرهن العقاري في الكويت.

وأشار الى انه في ظل الارتفاع والنمو الكبير للمشروعات الصغيرة في الكويت فإن اتحاد مصارف الكويت يتعاون في الوقت الحالي مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمويل المشروعات القائمة والمشروعات المؤسسة حديثا.

30 مليار دولار حجم الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية

تطرق عادل الماجد في محاضرته الى الثورة التكنولوجية الحالية ومدى تأثيرها على القطاع المصرفي، لاسيما مع ظهور التكنولوجيا المالية والتي أصبحت تؤثر في الحياة اليومية لشكان الكرة الأرضية. وقال الماجد ان قيمة الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية بلغت 3 مليار دولار في 2013 إلا إننا نتحدث عن 30 مليار دولار في الوقت الحالي حسب احدث دراسات ارنست اند يونغ. وأضاف «تضاعف عدد شركات مشروعات التكنولوجيا المالية الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 46 إلى 105 بين عامي 2013 و2016 كما أنه من المتوقع أن تصل إلى 250 شركة بحلول 2020». وأشار الماجد الى أن البنوك حول العالم تراقب هذه التطورات السريعة بصورة دائمة وتسعى إلى تحديث خدماتها لتواكب هذه التطورات، إلا أننا يجب أن نضع في الاعتبار ان الأمر لايزال يحتاج الكثير من الجهود من قبل البنوك وأيضا الوقت.

توقع رفع تصنيف البورصة إلى سوق ناشئ الجمعة المقبلة

الخالد: تقسيم البورصة لـ 3 أسواق الحل الأمثل لعلاج ضعف السيولة

قال الرئيس التنفيذي في بورصة الكويت خالد الخالد إنه يتوقع «بقوة» رفع تصنيف البورصة إلى وضع السوق الناشئة في 29 سبتمبر الجاري (الجمعة المقبل) من قبل مؤسسة إف.تي.س.إي.

وأضاف الخالد على هامش مؤتمر اليورومني انه تم تشكيل فريق مشترك لهذا الشأن بقيادة الهيئة العامة للاستثمار وشركة المقاصة الكويتية.

وتابع: «عملنا العام الماضي على تطوير سوق الأوراق المالية بشكل كامل بجميع أطرافه ونتائج ذلك ستظهر في 29 سبتمبر».

وأوضح الخالد: «رفع تصنيف بورصة الكويت للأسواق الناشئة سيؤدي لزيادة التداول ودخول المستثمر المؤسسي وتطوير البورصة».

وفي سؤال حول زيادة أحجام التداول في السوق قال الخالد: «نحن نضع البنية التحتية المطلوبة حتى يزيد التداول ونعطي الأدوات المرجوة للناس (المتداولين والمستثمرين) حتى يكون لديهم أكثر من مجال لعملية الاستثمار».

وتطرق الخالد في كلمته خلال المؤتمر بالقول ان شركة فوتسي راسل البريطانية ستعقد جلستها السنوية لإصدار التقييمات الجديدة لعدة بورصات حول العالم، حيث أن بورصة الكويت من ضمن المرشحين بقوة للترقية الى مصاف الأسواق الناشئة. واعرب عن امله في أن يتحقق ذلك ليعد بمنزلة أحد الإنجازات البارزة منذ توليا مهام إدارة سوق الأوراق المالية رسميا العام الماضي والذي سيشكل حافزا إيجابيا للسوق المحلي.

وأضاف: «لقد عملنا جاهدين خلال الأشهر الماضية على تحسين العديد من الأمور الأساسية في نظام التداول، بما في ذلك دورة التسوية وتعزيز الشفافية في الإفصاحات، بالإضافة إلى القوانين المستحدثة المتعلقة بالتداول وصناع السوق أو الـ market makers والصفقات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الإنجازات التي استطعنا تحقيقها، وستكون الترقية تتويجا لكافة تلك المجهودات».

خالد الخالد

البورصة تعتزم طرح منظومة جديدة للتداول تعد الأولى في المنطقة

الترقية ستؤدي لزيادة التداول ودخول المستثمر المؤسسي وتطوير السوق

وأشار إلى ان ترقية بورصة الكويت لتصنيف الأسواق الناشئة تعد أحد الأهداف التي نسعى لها منذ توليا مهام إدارة السوق، ومن المؤكد أن يكون لذلك أثر إيجابي كبير على زيادة السيولة وتحسين دور السوق والنهوض بمستواه، سعيا لأن تصبح الكويت من أبرز الأسواق في المنطقة مما يعكس تميز ومرونة القطاع الخاص في الكويت، في وقت تتجه فيه سياسة الدولة نحو الدفع بالقطاع الخاص إيمانا بدوره الريادي في بناء اقتصاد الوطن.

وقال ان بورصة الكويت تعتزم طرح منظومة جديدة للتداول تعد الأولى من نوعها في المنطقة، وهي منظومة متبعة في عدد من الأسواق العالمية الكبرى. ستساعد هذه المنظومة على تعزيز السيولة والارتقاء بمستوى التداولات في البورصة ليضع الكويت في مصاف الأسواق العالمية.

وذكر انه وبحسب التصور المطروح حاليا، سيكون هناك 3 أسواق: سوق أولي، سوق رئيسي، وسوق المزادات. وتم تصميم كل سوق بحسب معايير معينة لتلبي احتياجات السوق الكويتي حاليا وتدفع به نحو الارتقاء. وسيعالج هذا النظام الجديد اثنان من أكبر التحديات التي تواجه السوق حاليا وهي: قلة السيولة، وعدم وجود قاعدة مصدرين جذابة للمستثمرين

وحول إنجازات البورصة حتى اليوم قال الخالد انه منذ توليا مهام إدارة السوق ونحن نعمل يدا بيد مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة لتخطي التحديات التي تواجه السوق، وقد قمنا بالانتهاء من العديد من الإنجازات أبرزها:

1- تهيئة وتحديث أنظمة العمل بدورة التسوية الجديدة T+3، حيث تتم تسوية الصفقات على أساس متجدد في يوم العمل الثالث من تاريخ التداول، وتتم تسوية الصفقات اليومية على أساس صافي لكل حساب مستثمر، وذلك بالتعاون مع هيئة أسواق المال وشركة المقاصة الكويتية وفق أطر العمل الموضوعة من قبل الهيئة. كما أنه نتيجة تحديث هذه الأنظمة تم تطوير وحدات التغير السعري وتوحيد استحقاقات الأسهم والإغلاق العشوائي وغيرها.

2- تبسيط كافة الإجراءات في العمليات التي تقوم بها البورصة وإزالة البيروقراطية والتعقيد.

3- إطلاق نظام الصفقات ذات الطبيعة الخاصة للشركات المدرجة وهي صفقات معنية ببيع الأسهم كبيرة الحجم.

4- إطلاق بوابة الإفصاحات الإلكترونية للشركات المدرجة وذلك دعما للشفافية والمصداقية.

5- تعزيز الشفافية في البورصة ووضع اطار قانوني متميز لعملها.

6- العمل بروح القطاع الخاص عن طريق تطوير ثقافة وطابع عمل البورصة.

الصانع: شهية المستثمرين الأجانب مفتوحة على مشاريع «الشراكة»

قال مدير عام الهيئة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلق الصانع: ان هناك شهية كبيرة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في المشاريع التنموية الكبرى التي تطلقها هيئة الشراكة، مبينا أن الكويت لا تفتقر الى رأس المال لكنها تعاني من نقص الإدارة الجيدة ومن فجوات لإدارة هذه المشاريع الكبرى والحد من المخاطر وضبط تكاليف المشاريع. وذكر الصانع في كلمته التي ألقاها خلال مؤتمر اليورومني أن عقود الشراكة PPP تعتبر أداة جديدة على الكويت، لافتا إلى أن العمل بها كان في السابق بقوانين مختلفة وكانت هناك حاجة لتعديلها حيث يتم الآن العمل ضمن اطر القوانين المستحدثة. وأوضح الصانع أن دور الهيئة يرتكز على جلب المشاريع الكبرى فهي جهة تنفيذية وليست رقابية تهدف الى تشجيع الاستثمار المباشر ومحاولة خلق فرص استثمارية من شأنها تعزيز التعاون بين المستثمرين المحليين والدوليين. وأشار إلى أنه تم التركيز على المشاريع الكبرى، وأحد هذه المشاريع تم تقديمه الى مكتب التدقيق لتقديم التوصيات وتقديم الوثائق خلال الشهر المقبل، لافتا الى ان الهيكل المالي لهذه المشاريع يعتمد على البنوك المقرضة.

مطلق الصانع

كنعان: ترشيد الإنفاق السبيل الوحيد لضمان استمرارية اقتصاد الكويت

قال مدير مركز صندوق النقد في الشرق الأوسط أسامة كنعان، ان الكويت محظوظة للغاية بأن يكون لديها ما تواجه به الأسعار المنخفضة للنفط، ولكن الى اي حد تدفع استراتيجية الكويت الحالية الى الاستدامة؟ وأضاف كنعان خلال الجلسة التي عقدت ضمن مؤتمر اليورومني تحت عنوان «نظرة على الاقتصاد الكلي في الكويت مع انخفاض أسعار النفط» ان ترشيد الإنفاق العام هو السبيل الوحيد الذي يضمن للكويت استمرارية قوة اقتصادها. ولفت كنعان الى ان الحكومة لديها الكثير من الاستراتيجيات للوصول الى الهدف وتجاوز أزمة أسعار النفط وألا تكون هي المولد الأساسي للإيرادات.

وذكر ان توجيه الدعم الى التعليم والصحة والعناصر الأساسية هو ما سيؤثر إيجابا على الوضع الاقتصادي في الكويت في ظل التأكد من مشاركة القطاع الخاص في كل تلك الخطوات، فعلى مدار السنوات المقبلة لابد ان يكون للقطاع الخاص مساهمة بالدخل القومي.

أسامة كنعان